# تقرير

شراكة الرياض العالمية لمقاومة الجفاف: المؤتمر الافتتاحي 23-24 يونيو 2025 | كولونيا، ألمانيا | تنسيق هجين

## 1. ملخص تنفيذي

شكل المؤتمر الافتتاحي لشراكة الرياض العالمية للتكيف مع الجفاف، الذي عقد يومي 23 و24 يونيو 2025 في كولونيا بألمانيا، علامة فارقة في الجهود العالمية للتصدي للجفاف بشكل استباقي وتعاوني. وقد جمع هذا الحدث الذي شاركت في استضافته المملكة العربية السعودية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات والمنظمات الدولية وبنوك التنمية والمجتمع المدني والمؤسسات التقنية للاتفاق على الرؤية الاستراتيجية لبرنامج الاستجابة السريعة للجفاف والجفاف، والإطار التشغيلي وهيكل الحوكمة. حضر المؤتمر 80 مشاركاً شخصياً و130 مشاركاً عبر الإنترنت.

وافتتح المؤتمر ببيانات سياسية قوية أكدت على الحاجة الملحة للتحول من الاستجابات التفاعلية للجفاف إلى القدرة على الصمود على المدى الطويل. وأكد المتحدثون على الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية للجفاف، وأعربوا عن دعمهم لشراكة عالمية منظمة وشاملة وممولة تمويلاً جيداً.

وقد عرض مستشارو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الإطار الاستراتيجي للشراكة العالمية للتكيف مع الجفاف، وحددوا مكوناتها الأساسية الثلاثة: مرفق الاستعداد لدعم إعداد السياسات والمشاريع، ومرفق الاستثمار لتوسيع نطاق إجراءات التكيف مع الجفاف، ومنصة المعرفة لتسهيل التعلم والتنسيق. وأكدت تعليقات المشاركين على أهمية الإنصاف، والتخطيط القائم على العلم، ودعم البلدان ذات القدرات المحدودة مع التركيز على كل من الدخل والضعف.

واتفق المشاركون على استكمال الأهلية المستندة إلى الدخل بمؤشرات لقابلية التأثر بالجفاف من أجل استهداف الدعم بشكل أفضل.

تمت الموافقة بتوافق الآراء على هيكل الحوكمة - الذي يتألف من لجنة توجيهية مكونة من 12 عضواً وأمانة وأمين وآلية مراجعة مستقلة وجمعية الشركاء. واتفق الأعضاء على فترة ولاية مدتها 3 سنوات مع وجود ممثلين أساسيين ومناوبين في بعض الدوائر لضمان الشمولية والاستمرارية. تم تأكيد التمثيل من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل والبلدان المستفيدة والمنظمات الفنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على أن يتم الانتهاء من المقاعد المتبقية من خلال عمليات اختيار شفافة.

وقررت البلدان المستفيدة أن تكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي الكيان المضيف لأمانة الشراكة العالمية للحد من الكوارث الطبيعية، بدعم من لجنة تقنية، وأقرت أن يكون مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة هو أمين صندوق الشراكة.

وأبرزت حلقات النقاش أهمية نظم الإنذار المبكر، والتمويل المنسق والمتسق، ومشاركة القطاع الخاص. وشددت جلسات المائدة المستديرة على الحاجة إلى خطط وطنية محدثة للجفاف، ونظم بيانات أقوى، وتعاون إقليمي. كما برز توافق واضح في الآراء حول الحاجة إلى تبسيط الوصول إلى التمويل والحلول المصممة محلياً.

وأيد المشاركون الأهداف والأنشطة المحددة في اتفاقية شراكة الرياض والتزموا بوضع اللمسات الأخيرة على وثائق الحوكمة في غضون ثلاثة أشهر.

ومن المقرر عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية عبر الإنترنت في سبتمبر 2025، يليه اجتماع شخصي خلال لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في ديسمبر 2025 لتفعيل خطة شراكة الرياض للحد من الفقر.

## 2. افتتاح رفيع المستوى

مهدت الجلسة الافتتاحية رفيعة المستوى للمؤتمر الافتتاحي للشراكة العالمية للتكيف مع الجفاف في الرياض الطريق لحوار مركز وتعاوني استمر ليومين حول تعزيز القدرة على التكيف مع الجفاف على مستوى العالم. تضمنت الجلسة كلمات افتتاحية لشخصيتين رئيسيتين: معالي السيد إبراهيم ثياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومعالي الدكتور أسامة فقيها، نائب وزير البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية. وقد أكدت كلماتهم على الحاجة الملحة للانتقال من الاستجابات التفاعلية للجفاف إلى استراتيجيات استباقية للحد من المخاطر، كما أكدوا على الرؤية الاستراتيجية التي تقوم عليها خطة الاستجابة السريعة للجفاف والتصحر.

وفي كلمته، أكد السيد إبراهيم ثياو على أن الجفاف لم يعد ظاهرة إقليمية أو موسمية، بل أصبح تحدياً عالمياً متنامياً يتفاقم بسبب تغير المناخ وتدهور الأراضي والإدارة غير المستدامة للمياه. وذكر الحضور بأن أكثر من 1.4 مليار شخص قد تأثروا بشكل مباشر بالجفاف خلال العقدين الماضيين، مع عواقب تتراوح بين انخفاض إنتاج الغذاء وندرة المياه والخسائر الاقتصادية والنزوح. وشدد على أن تكلفة التقاعس عن العمل أصبحت لا تطاق بشكل متزايد، حيث يمكن للجفاف أن يقلل من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما بنسبة تصل إلى 10% ويقلل من النمو الاقتصادي السنوي بنسبة 1% أو أكثر. وإزاء هذه الخلفية، رحب بخطة الاستجابة السريعة للجفاف بوصفها منصة مطلوبة بشدة لدفع التغيير المنهجي في كيفية معالجة الجفاف. وأثنى على التصميم الشامل للشراكة، وطموحها في المواءمة مع الأولويات الوطنية، وتركيزها على الحلول الاستباقية والعلمية والمتكاملة. كما اعترف ثياو بالقدرة الفريدة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تيسير التعاون العالمي بشأن القدرة على مواجهة الجفاف، وسلط الضوء على أهمية التنسيق مع الآليات القائمة، بما في ذلك التحالف الدولي للتكيف مع الجفاف والبرنامج المتكامل لإدارة الجفاف.

وقد ردد معالي الدكتور أسامة فقيها هذه الرسائل وأكد من جديد التزام المملكة العربية السعودية بمعالجة الجفاف باعتباره تحديا تنمويا وبيئيا أساسيا. ووصف برنامج الحد من مخاطر الجفاف والجفاف بأنه امتداد استراتيجي لقيادة المملكة العربية السعودية الأوسع نطاقا في مجال المناخ، لا سيما من خلال مبادرة الشرق الأوسط الخضراء التي تعزز الاستخدام المستدام للأراضي والمياه في وسط وجنوب وغرب آسيا وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وشدد نائب الوزير على أن القدرة على التكيف مع الجفاف ليست مسألة تقنية فحسب، بل هي مسألة استقرار اقتصادي وأمن غذائي ومائي ورفاه اجتماعي. وشدد على أهمية إنشاء آليات تمويل قوية، بما في ذلك هياكل التمويل المجمعة والموازية التي يمكن أن تجذب مجموعة متنوعة من المساهمات من الجهات المانحة والمؤسسات متعددة الأطراف والقطاع الخاص والحكومات الوطنية. كما شدد الدكتور فقيها على قيمة البناء على المعارف والابتكارات القائمة، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، وخطط التأمين، والحلول القائمة على الطبيعة التي أظهرت تأثيراً ملموساً في مجالات أخرى متعلقة بالمناخ. واختتم ملاحظاته بدعوة قوية إلى المسؤولية الجماعية والالتزام السياسي المستدام لضمان أن يفي برنامج الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية بوعده ببناء القدرة على الصمود على المدى الطويل حيثما كانت الحاجة إليها أشد.

أعقب الجلسة الافتتاحية عرض فيديو قصير أعدته وزارة البيئة والمياه والزراعة، يوضح الخسائر البشرية والبيئية والاقتصادية للجفاف في مختلف

المناطق المختلفة. عزز الفيديو الحاجة الملحة للعمل المنسق وساعد في تأطير جلسة الرؤية الاستراتيجية التي تلت ذلك. وقد صاغت البيانات رفيعة المستوى والسرد القصصي المرئي معا إطار المؤتمر من الناحيتين السياسية والعملية على حد سواء، مما جعله يرتكز على الحقائق العالمية مع الإشارة إلى الحلول التعاونية القابلة للتنفيذ.

لم تحدد هذه اللحظة الافتتاحية البوصلة الاستراتيجية والمعنوية للمؤتمر فحسب، بل بعثت أيضاً برسالة واضحة مفادها أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف من خلال شراكات منظمة وشاملة ومزودة بموارد جيدة لمعالجة الجفاف بشكل استباقي.

## 3. أبرز ما جاء في المؤتمر

### أ. الرؤية والأهداف الاستراتيجية للشراكة العالمية للحد من الجفاف

استهل الدكتور يوبا سوكونا (مستشار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) عرضه بإعادة التأكيد على الرؤية الاستراتيجية لبرنامج الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة السريعة في المناطق الجافة مؤكداً أنه على الرغم من أن الكثير مما قاله المتحدثون السابقون قد قيل بالفعل، إلا أنه من المهم تسليط الضوء على المبادئ الأساسية التي توجه المبادرة. كما أوضح أن إطار عمل خطة الاستجابة السريعة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التأهيل استند إلى مشاورات مكثفة - ما يقرب من 100 صفحة من مدخلات أصحاب المصلحة - والتي شكلت اتجاهها. وبالاستناد إلى تشبيه الصحة الذي قدمه السيد إبراهيم ثياو، وصف الجفاف بأنه "أزمة صامتة": كارثة بطيئة الظهور تؤدي إلى تآكل سبل العيش، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً وغالباً ما تكون دون سابق إنذار.

وشدد على أن خطة الاستجابة العالمية للحد من مخاطر الجفاف تسعى إلى تحويل الاستجابة العالمية من رد الفعل إلى الاستباقية، وهو تحول يتطلب دعماً حقيقياً للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وقال إن هذا التحول يجب أن يرتكز على ثلاثة مبادئ رئيسية هي: الشفافية والمساءلة (الاستخدام الفعال وغير الازدواجي للموارد)، والشمولية والاحترام (الاعتراف بالمعارف العلمية ومعارف السكان الأصليين)، والعدالة والإنصاف (تكافؤ الفرص وصنع القرار المشترك). ستعتمد الأهلية على تصنيفات البنك الدولي، مع تحديد 74 دولة كمستفيدين محتملين (باستثناء تلك الخاضعة لعقوبات الأمم المتحدة).

ثم عرض السيد مايكل كوخ (مستشار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) الهيكل التشغيلي والمالي المقترح لبرنامج الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة السريعة مع التركيز على نهج شامل تقوده البلدان. ويشمل الهيكل ثلاثة مكونات رئيسية:

1. مرفق الجاهزية - لدعم تطوير المشاريع في المراحل المبكرة والسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف.
2. مرفق الاستثمار - الدعم القائم على المنح والممول تمويلاً مشتركاً لتدابير متنوعة للقدرة على الصمود في وجه الجفاف، يتم اختيارها من خلال دعوات شاملة وقائمة على الجدارة.
3. منصة المعرفة - لدعم التبادل التقني والتعلم واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

كما أوجز أيضاً طريقتين للتمويل: التمويل الجماعي (المقترح أن يستضيفه صندوق الأمم المتحدة المتعدد الأطراف) والتمويل الموازي (من خلال الدعم المباشر من المانحين). واختتم السيد كوخ بمسودة نظرية التغيير التي ركزت على ستة أهداف، بما في ذلك الحد من الضعف وتعزيز التأهب، مع مؤشرات الأداء الرئيسية التي ستضعها اللجنة التوجيهية في صيغتها النهائية.

بعد عرض رؤية مشروع الحد من مخاطر الكوارث وهيكل الحوكمة في إطار برنامج الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، شاركت العديد من البلدان والمنظمات ملاحظاتها وأسئلتها. وكان أحد الشواغل المشتركة هو كيف يمكن للبلدان التي ليس لديها خطط وطنية للجفاف المشاركة. وتساءلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وليبيريا عما إذا كان وجود سياسة للجفاف

سياسة أو قدرة تقنية قوية للوصول إلى التمويل. وردا على ذلك، أوضح ممثلو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن خطط وسياسات الجفاف مهمة ولكنها ليست عائقا أمام الوصول إلى التمويل. ويمكن للبلدان تلقي الدعم من خلال مرفق الاستعداد للمساعدة في وضع هذه الخطط والاستعداد للحصول على التمويل.

وسألت كوت ديفوار عن دور التمويل الخاص وما إذا كان التمويل سيشمل القروض. فأوضح ممثلو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن الشراكة (التي يستضيفها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) ستقدم المنح فقط. وإذا تم تقديم قروض من قبل شركاء آخرين خارج هذا الصندوق الرئيسي، فسيتم التفاوض بشأنها بشكل مباشر وشفاف بين البلدان وهؤلاء الشركاء.

وأيدت كينيا المبادئ العامة لخطة الحد من مخاطر الجفاف، لكنها شددت على ضرورة استخدام العلم عند تقييم قابلية التأثر. وأشاروا إلى أنه حتى في البلدان المتوسطة الدخل، تواجه بعض المناطق مخاطر جفاف عالية. ورد ممثلو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأن اللجنة الفنية ستدعم الأمانة. وستنظر اللجنة التوجيهية في نهج الأهلية الذي يشمل الدخل وقابلية التأثر بالجفاف.

وتساءلت اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، التي تمثل بلدان منطقة الساحل التي تواجه بالفعل آثار جفاف شديدة، عن كيفية الاعتراف بجهود المنظمات الإقليمية مثل منظمتهم ودعمها من قبل الشراكة. وأجاب ممثلو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأن الشراكة الإقليمية للحد من مخاطر الجفاف تهدف إلى إضافة قيمة مضافة بل واستكمال العمليات القائمة لضمان حصول أصحاب المصلحة في بناء القدرة على مواجهة الجفاف على التمويل بشكل أكثر فعالية.

### ب. البيانات والمقترحات الاستراتيجية من البلدان والشركاء

أبرزت جلسة البيانات الرسمية للمؤتمر الافتتاحي لبرنامج الحد من مخاطر الجفاف والجفاف الدعم السياسي القوي والتعليقات القيمة من البلدان والشركاء المؤسسيين. وفي مختلف المداخلات، أعاد المشاركون التأكيد على أهمية الشراكة وقدرتها على إحداث تحول في الاستجابة للجفاف. وبرزت دعوة واضحة إلى اتباع نهج شامل وشفاف وموجه قطريا يقدم دعما منصفا وفي الوقت المناسب على أساس كل من الدخل والضعف أمام الجفاف.

وقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممثلا بالدكتورة ناهد حسين، استعداده لدعم برنامج الاستجابة السريعة للجفاف، لا سيما من خلال مرفق الجاهزية. وسلط مرفق الجاهزية الضوء على استثماره الكبير في مجال القدرة على التأقلم مع المياه، وأوصى بوضع معايير أهلية واضحة، وإدماج تخطيط الاستثمار في الاستراتيجيات الوطنية للجفاف، ودور محتمل للوكالة الدولية لتقييم مخاطر الجفاف في إدارة منصة المعرفة. وشددت إسبانيا والسنغال على المواءمة مع الآليات الدولية مثل الوكالة الدولية لتقييم موارد المياه، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، في حين أكدت إسبانيا اهتمامها بالمساهمة في اللجنة التوجيهية ومنصة المعرفة.

وشددت عدة بلدان - بما في ذلك باكستان وليبيريا والسودان وأوغندا - على الحاجة الملحة لمعالجة الجفاف في جداول أعمال التنمية الوطنية. وسلطت هذه البلدان الضوء على الحاجة إلى المساعدة التقنية، ونظم الإنذار المبكر، وبناء القدرات، والحصول على التمويل. واقترحت باكستان تحديثات منتظمة للتقدم المحرز والتنسيق الثلاثي مع شركاء التنمية. وشددت ليبيريا على أهمية الشراكات الشاملة والشفافة ودعت إلى تقديم الدعم في وضع اللمسات الأخيرة على السياسات والخطط الوطنية لمكافحة الجفاف.

وركزت تعليقات أخرى على تحسين الحوكمة وتخصيص الموارد. وطلبت زمبابوي تحسين مؤشر الضعف، بينما أبرزت سيراليون وأوغندا قيمة التنسيق الإقليمي. اقترحت إثيوبيا استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة الإنذار المبكر، ودعت جيبوتي إلى

المواءمة مع برامج التنمية الجارية. وشدد لبنان على أهمية التآزر مع المبادرات البيئية الأوسع نطاقاً.

وبشكل عام، عكست البيانات مشاركة قوية، ومواءمة مع أهداف الشراكة الإقليمية للحد من مخاطر الجفاف، والتزاماً مشتركاً بضمان أن تصبح الشراكة منصة تنسيق فعالة لبناء القدرة على مواجهة الجفاف على الصعيد العالمي.

وفي رده على البيانات التي أدلى بها ممثلو البلدان والشركاء، رحب الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إبراهيم ثياو بالأفكار وأقر بالقيمة التي تضيفها في تشكيل اتجاه الشراكة. وأكد على أنه في الوقت الذي أعربت فيه العديد من البلدان عن طموحها، إلا أنه من الضروري وضع سياسات وطنية لمكافحة الجفاف لتحديد الاحتياجات بوضوح. وأشار إلى أنه حتى في البلدان المتقدمة، غالبا ما تفتقر هذه السياسات والاستراتيجيات إلى مثل هذه السياسات والاستراتيجيات، وشدد على أهمية التنسيق بين الوزارات. وقال إن التخطيط الوطني هو الأساس لاجتذاب الدعم الدولي، وينبغي أيضاً تعبئة الموارد المحلية لتكملة المساعدات الخارجية.

كما تناول السيد ثياو أهمية توسيع نطاق العمل. وشجع البلدان على عدم انتظار التمويل الخارجي للمضي قدما بل البناء على الجهود القائمة. وللقيام بذلك، فإن الشراكات مع المؤسسات التقنية والقطاع الخاص أمر بالغ الأهمية، إلى جانب الدعم المقدم من الجهات المانحة المتعددة الأطراف. واقترح إقامة تعاون أوثق مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وأكد على ضرورة أن تعزز الشراكة الحلول العملية.

وقد ردد المستشاران يوبا سوكونا ومايكل كوخ هذه الرسائل، مشددين على أن عملية إطار عمل إطار عمل ريجسترنغ ستاندرد تشارلز قد تم تصميمها بالاشتراك مع أصحاب المصلحة. ودعوا إلى التعاون المستمر واتباع نهج عملي لوضع اللمسات الأخيرة على الإطار.

### ت. التنسيق من أجل التأثير: الحوكمة والتمويل والأولويات الإقليمية في القدرة على مواجهة الجفاف

حلقتا النقاش 1 و2: من الإنذار المبكر إلى الاستثمار المنسق في القدرة على مواجهة الجفاف

جمعت هذه الجلسة رفيعة المستوى خبراء وقادة مؤسسات لاستكشاف كيفية الانتقال من الإنذار المبكر إلى العمل المبكر وتوسيع نطاق الاستثمار في القدرة على مواجهة الجفاف. وأكدت الجلسة، التي أدارها ساتو رافولا (مكتب التقييم - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، على الحاجة الملحة للانتقال من الاستجابة للأزمات إلى التأهب طويل الأجل وبناء القدرة على الصمود.

- العمل المبكر والتنسيق

افتتح روبرت ستيفانسكي (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية) المناقشة بالتطرق إلى خبرة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على مدى 12 عاماً في مجال تنسيق الجفاف، مشيراً إلى أهمية التعاون طويل الأجل مع أكثر من 47 بلداً وشدد على ضرورة معالجة الجفاف ضمن إطار أوسع للمخاطر البيئية. إن الشفافية والشراكات المستدامة والمؤسسات القوية على المستوى القطري ضرورية لجعل أنظمة الإنذار المبكر قابلة للتنفيذ حقا.

وأكد جيريراج أمارناث (المعهد الدولي لإدارة المياه والبحوث الزراعية الدولية - المركز الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية) على أهمية وضع نظم الإنذار المبكر في الواقع المحلي. ودعا إلى دمج تقنيات مثل محطات الرصد الآلي والبيانات التي يبلغ عنها المواطنون مع تقييمات مواطن الضعف. وقال إن المشاريع المعزولة غير كافية، ودعا إلى التعاون متعدد القطاعات عبر تسعة قطاعات، ومواءمة الجهود في إطار مشترك من أجل القدرة على الصمود على المدى الطويل.

وشدد توماس بيتود (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) على أن الإدارة الفعالة للجفاف تتطلب نهجاً على مستوى المنظومة يجمع بين تكامل السياسات والتمويل وبناء القدرات. وأيد خطة إدارة الجفاف المقترحة

بما في ذلك مسارات التمويل المجمعة والمتوازية وأوصى بإنشاء "شبكة نتائج متكاملة" لمواءمة الجهود ورصد التقدم المحرز وبناء خطوط أنابيب المشاريع الوطنية.

وخلص الفريق إلى أن الانتقال من الإنذار المبكر إلى العمل المبكر يتطلب الاستثمار في البنية المؤسسية، والتمويل المنسق، ونظم المعرفة المدعومة بحوكمة قوية.

- ملاحظات التمويل والتنفيذ

ركز الجزء الثاني من حلقة النقاش على التمويل وتوسيع نطاق الشراكات. وسلط المتحدثون الضوء على الحاجة الملحة إلى وجود ذراع تقني لاحتضان المشاريع وضمان الجاهزية للتنفيذ.

وعرض أولريتش أبيل (مرفق البيئة العالمية) نهج مرفق البيئة العالمية في الاستثمار المرن الذي تقوده البلدان من خلال خمسة تدفقات تمويلية. وأعلن عن خطط قيد المناقشات بالفعل لبرنامج مرفق البيئة العالمية التاسع القادم الذي يركز على الجفاف، ودعا إلى تجميع المبادرات القائمة في حزم استثمارية متماسكة.

أكد سيد حسين قادري (البنك الإسلامي للتنمية) التزام البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ مليار دولار أمريكي لمقاومة الجفاف، مشيرا إلى أنه يمكن أن يستفيد من خمسة إلى ستة أضعاف قيمته من خلال المشاركة المنظمة للمخاطر. وسلط الضوء على دور التمويل التحفيزي وبناء القدرات في إطلاق استثمارات إضافية.

واقترح محمد عبادي (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) استراتيجية مالية تقوم على ثلاث ركائز: الاستفادة من 150 مليون دولار أمريكي، وإنشاء مرفق لإزالة المخاطر للمستثمرين من القطاع الخاص، وإنشاء هيكل حوكمة فني لتقييم المشاريع. وأكد على دور المملكة العربية السعودية في دعم هذه البنية التحتية التقنية.

وناقش خالد شركي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المغرب) خطة المغرب الوطنية لمكافحة الجفاف لعام 2021، والتي شملت 48 مؤسسة. وسلط الضوء على التحديات التشغيلية ودعا إلى تقديم الدعم الدولي لتوسيع نطاق النماذج الناجحة مثل تحلية المياه وإعادة استخدامها.

أكد دانيال تسيغاي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) على الحاجة إلى التعاون القائم على العلم والمستند إلى الأدلة. وحث الشركاء على التركيز على خطوط الأنابيب التشغيلية وضمان ترجمة الإنذار المبكر إلى عمل مبكر ومستدام.

أظهرت الجلسة توافقا قويا بين أصحاب المصلحة على الحاجة إلى شراكات شاملة وحوكمة شفافة وآليات تمويل مستهدفة لتوسيع نطاق القدرة على مواجهة الجفاف بفعالية.

**الجلسة 3: أوجه التآزر وتكامل الجهود الحالية**

وتناولت هذه الجلسة التي أدارها الدكتور بيرغي لاميزانا (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - مركز البحوث الزراعية الدولية)، العوائق الرئيسية التي تحول دون تنفيذ القدرة على التكيف مع الجفاف، وتكامل المبادرات القائمة، ودور الابتكار والقطاع الخاص.

وحدد سعادة السيد نبيل بن خطرة (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف والجفاف) العقبات الرئيسية مثل التنسيق المجزأ، والقدرات المالية والتقنية المحدودة، والسياسات غير المتوائمة بين القطاعات والبلدان. وأكد على أن العديد من المناطق المعرضة للجفاف تعاني من أنظمة البيانات القديمة والحواجز اللغوية وانعدام الأمن، مما يجعل من الصعب تصميم وتمويل مشاريع مستدامة للتكيف مع الجفاف. وسلط الضوء على الافتقار إلى المعلومات المنسقة التي يمكن الوصول إليها كحاجز رئيسي أمام التكامل، ودعا إلى استراتيجيات أكثر شمولا تراعي الواقع والقدرات المحلية.

وكررت الدكتورة كارولين كينغ أوكومو (مركز المملكة المتحدة للبيئة والهيدرولوجيا) الحاجة إلى تحسين التنسيق والمواءمة بين أصحاب المصلحة. وشددت على أن الجفاف العالمي غالبا ما يفتقر إلى التمثيل العادل

لا سيما من البلدان الأكثر تضررا إن ضمان مشاركة أوسع ومواءمة المصالح المتنوعة أمر ضروري لبناء استراتيجيات مرونة فعالة وشاملة.

وتناول يوهانس كروس (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي/المؤسسة الألمانية للتعاون الإنمائي) التحدي المتمثل في تعبئة الاستثمارات الخاصة. وجادل بأن الحلول القائمة على الطبيعة لا تحظى بالتقدير الكافي في النظم الاقتصادية التقليدية، على الرغم من أنها تولد فوائد مجتمعية واسعة النطاق. ولإطلاق العنان للتمويل الخاص، اقترح ثلاثة مداخل: اعتماد منظور شامل للمجتمع بأسره يعكس المنافع الاجتماعية والبيئية، وإصلاح النظم المالية لتقدير رأس المال الطبيعي، وتهيئة الظروف المواتية - مثل حل قضايا حيازة الأراضي - لجذب الاستثمار

لجذب الاستثمار. وشدد على الحاجة إلى بناء خطوط أنابيب من المشاريع القابلة للاستثمار مع بيانات قوية وموحدة.

وفي حديثها عبر الإنترنت، أكدت بيمو كجوموتسو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) على أن التعاون الحكومي القوي أمر بالغ الأهمية للحد من عوائق التنفيذ. وسلطت الضوء على التقنيات المبتكرة مثل أدوات التأمين وأهمية دمج المقاربات متعددة النطاقات - من المشاريع الشعبية إلى البرامج الوطنية. كما شددت على تبسيط الوصول إلى التمويل، خاصة بالنسبة للجهات الفاعلة المحلية، لتعزيز التأثير على أرض الواقع.

وخلص مدير الجلسة إلى أن التغلب على التحديات المتعلقة بالجفاف يتطلب جهودا منسقة على جميع المستويات. يجب على أصحاب المصلحة مواءمة المبادرات القائمة، وتحسين تبادل المعرفة، واستخدام أدوات مالية وتكنولوجية مصممة خصيصا لبناء حلول فعالة وقابلة للتطوير. دعت الجلسة إلى تحول في العقلية - الاعتراف بالمجتمعات المحلية ليس فقط كمجموعات ضعيفة بل كمنفذين فاعلين - وإلى استراتيجيات أكثر شمولا وقائمة على البيانات لإطلاق التمويل العام والخاص على حد سواء من أجل القدرة على مواجهة الجفاف.

**الموائد المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين: الأولويات المواضيعية والإقليمية**

حدد المشاركون الأولويات المشتركة والتحديات الرئيسية في تعزيز التأهب للجفاف في مختلف المناطق. وشددوا على الحاجة الملحة إلى وضع أو تحديث السياسات والخطط الوطنية الخاصة بالجفاف ومواءمتها مع الأطر القائمة المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي وحياد تدهور الأراضي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي دعم هذه الخطط بنظم رصد واضحة وآليات حوكمة شاملة.

كان أحد الشواغل المشتركة هو محدودية القدرات - التقنية والمؤسسية والمالية - على المستويين الوطني والمحلي لتصميم وتنفيذ سياسات الجفاف. وسلط أصحاب المصلحة الضوء على أهمية تعزيز نظم الإنذار المبكر، وتحسين الوصول إلى البيانات المناخية، والاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة مثل إعادة التشجير والإدارة المستدامة للمياه. واعتبرت المقاربات الشاملة التي تشرك مجتمعات السكان الأصليين والنساء والشباب والقطاع الخاص ضرورية لضمان ملكية المجتمع المحلي والتأثير طويل الأجل.

ومن أجل مواءمة الجهود الوطنية مع خطة الحد من مخاطر الجفاف، أوصى المشاركون بإدماج خطط الجفاف في أطر السياسات والميزانية الوطنية الأوسع نطاقا (مثل خطط العمل الوطنية والتزامات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة) وضمان مشاركة أصحاب المصلحة من التصميم إلى التنفيذ. كما تم اقتراح آلية تنسيق متعددة القطاعات على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق بالتمويل، دعت كلتا المجموعتين إلى تبسيط الوصول إلى الأموال، وترتيبات تمويل مشترك أقوى، وآليات مبتكرة مثل سندات الجفاف ومجمعات التمويل الإقليمية. واعتبرت خطة الاستجابة الإقليمية للحد من مخاطر الجفاف

كوسيط محتمل يمكن أن يساعد البلدان على تأمين الدعم الفني لإعداد المشاريع والعمل كوسيلة لتعبئة الموارد الدولية.

وأخيرا تم التأكيد على أن التعاون مع المنظمات الإقليمية وفيما بين البلدان المجاورة أمر حيوي لمعالجة مخاطر الجفاف العابرة للحدود. وكان هناك اتفاق قوي على أن تبادل المعرفة والبناء على المنصات القائمة سيكون عاملا أساسيا لتسريع النتائج.

**ث. عرض هيكل الحوكمة واللجنة التوجيهية**

قام مستشارو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بعرض هيكل حوكمة برنامج الحد من مخاطر الكوارث بعد مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة والشركاء المحتملين. وهو يتألف من خمسة عناصر رئيسية: (1) لجنة توجيهية بوصفها الهيئة الرئيسية لصنع القرار والإشراف؛ (2) أمانة شراكة الجفاف لإدارة العمليات اليومية، تدعمها لجنة فنية;
(3) أمين للصندوق لضمان الرقابة المالية؛ (4) آلية مراجعة مستقلة لرصد الفعالية والامتثال؛ (5) جمعية للشركاء لتكون بمثابة منتدى مفتوح للمشاركة والتعاون. وقد صمم المقترح لضمان المصداقية المؤسسية والشفافية والمشاركة الواسعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

ويقع في صلب هذا الهيكل اللجنة التوجيهية التي تعتبر هيئة الإدارة الرئيسية للشراكة. وقد أوضح مستشار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن هذه اللجنة ستتألف من ممثلين مؤسسيين وليس من أفراد لضمان الاستمرارية والمساءلة. وتم اقتراح ما مجموعه اثني عشر (12) مقعدا بما يتماشى مع ترتيبات الحوكمة في المبادرات العالمية المماثلة. كما راعى التشكيل أيضا متطلبات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني متعدد الشركاء الذي يدعو إلى إدراج وكالتين من وكالات الأمم المتحدة. وهدف توزيع المقاعد إلى تحقيق التوازن بين الجهات المانحة والمستفيدين والخبراء التقنيين والجهات الفاعلة غير الحكومية.

وعلى وجه التحديد، تضمن المقترح

- 3 مقاعد للبلدان المانحة والمؤسسات المالية
- 3 مقاعد للبلدان المستفيدة
- 2 مقعدين لوكالات الأمم المتحدة
- 2 مقعدين للمنظمات الدولية ذات الخبرة الفنية في مجال القدرة على مواجهة الجفاف
- 1 مقعد للقطاع الخاص
- 1 مقعد لمنظمة غير حكومية أو منظمة مجتمع مدني أو منظمة مجتمعية

وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا لأن أكثر البلدان المستفيدة المؤهلة تعتبر من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، فقد اتفق المشاركون على أن يتم اختيار عضو واحد في اللجنة التوجيهية من قائمة البلدان ذات الدخل المنخفض، واثنين من أعضاء اللجنة التوجيهية من قائمة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

وفيما يتعلق بمدة العضوية، تضمن الاقتراح

- عضوين دائمين: وكالة واحدة على الأقل من وكالات الأمم المتحدة والمملكة العربية السعودية كعضو مؤسس
- عشرة أعضاء بالتناوب يخدمون لفترات متداخلة مدتها ثلاث سنوات

ولتعزيز الحوكمة الشاملة والتشاركية، سيشترك في رئاسة اللجنة التوجيهية الأعضاء الدائمون وممثل واحد عن البلدان المستفيدة المؤهلة. وسيستند اتخاذ القرارات إلى تحقيق توافق في الآراء. واقترح أن تعقد الاجتماعات مرتين في السنة بالتزامن مع الأحداث الدولية الكبرى مثل اجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أو اجتماعات الهيئات الفرعية.

واتفق المشاركون على العناصر الخمسة الرئيسية لهيكل الحوكمة - وهي اللجنة التوجيهية والأمانة والقيم وآلية المراجعة المستقلة والجمعية. وقد أظهر هذا التوافق الواسع في الآراء دعماً قوياً لإطار حوكمة يوازن بين الفعالية التشغيلية والرقابة الشاملة.

وتقرر أن تستضيف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أمانة شراكة مكافحة الجفاف، تدعمها لجنة فنية، وأن يتولى مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة دور القيم على الشراكة.

وفي أعقاب مناقشات متعمقة، تمت الموافقة على هيكل اللجنة التوجيهية المقترح مع بعض التوضيحات الطفيفة التي عززت من شمولية اللجنة ووظائفها. وأكد المشاركون على تشكيل اللجنة المكونة من 12 مقعداً واتفقوا على فترة ثلاث سنوات لجميع الأعضاء غير الدائمين لضمان الاستقرار والتجديد المنتظم. ولتحسين بناء الدوائر الانتخابية والتمثيل وضمان الاستمرارية، تم الاتفاق أيضاً على إدخال نظام للأعضاء الأساسيين والأعضاء المناوبين، في حالة الغياب أو تضارب المصالح. ويعكس توزيع العضوية المؤكد نتيجة المشاورات التي أجريت مع البلدان المستفيدة الحاضرة فعلياً في المؤتمر، في حين فتح المجال أيضاً للمشاركين عبر الإنترنت. لم يتم إبداء أي اعتراضات افتراضياً، مما مكن من اعتماد الهيكل بتوافق الآراء ومهد الطريق لوضع اللمسات الأخيرة على هيئة حوكمة متوازنة ومتجاوبة للشراكة.

**توزيع العضوية المؤكدة**

| الفئة | # عدد المقاعد | الأعضاء | التفاصيل |
|---|---|---|---|
| وكالات الأمم المتحدة | 2 | | |
| | | اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر | عضو دائم |
| | | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | عضو رئيسي |
| | | المنظمة العالمية للأرصاد الجوية | عضو مناوب لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| الجهات الممولة | 3 | | |
| | | المملكة العربية السعودية (المملكة العربية السعودية) | عضو دائم |
| | | البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) | عضو أساسي |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | صندوق الأوبك للتنمية الدولية<br>صندوق الأوبك للتنمية الدولية | عضو مناوب للبنك الإسلامي للتنمية |
| | | مرفق البيئة العالمية (GEF) | العضو الرئيسي |
| البلدان المستفيدة | 3 | | |
| | | مقعد البلد المنخفض الدخل | |
| | | إثيوبيا | عضو أساسي |
| | | تشاد | عضو مناوب |
| | | المقعد الأول للبلدان منخفضة الدخل | |
| | | الكاميرون | عضو أساسي |
| | | كينيا | عضو مناوب |
| | | المقعد الثاني للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل | |
| | | باكستان | عضو أساسي |
| | | أوزبكستان | عضو مناوب |
| | | ممثل أمريكا اللاتينية والكاريبي (سيتم تأكيده لاحقا) | عضو مناوب |
| المنظمات الدولية | 2 | | |
| | | اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف<br>مكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS) | عضو أساسي |
| | | التحالف الدولي للتكيف مع الجفاف (IDRA) | عضو رئيسي |
| القطاع الخاص | 1 | سيتم تحديده | الاختيار من خلال عملية شفافة من قبل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر |
| منظمة غير حكومية/منظمة مجتمع مدني/منظمة مجتمعية | 1 | يتم تحديدها | الاختيار من خلال عملية شفافة من قبل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر |

تلتزم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشاركة عبر الإنترنت بتحديد ممثلها المختار والإبلاغ عنه بعد إجراء المزيد من المشاورات الداخلية. سيتم اختيار المقاعد التي تمثل القطاع الخاص ودوائر المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني/المجتمعات المحلية من خلال عملية عادلة وشاملة وشفافة تجريها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

## 4. الخطوات التالية

- وضع اللمسات الأخيرة على ميثاق الشراكة ووثيقة الحوكمة استنادا إلى الملاحظات التي تم تلقيها في المؤتمر الافتتاحي.
- تنسيق اختيار أعضاء اللجنة التوجيهية المتبقين.
- عقد اجتماعات عبر الإنترنت/الاجتماعات الافتراضية للتحضير لأول اجتماع شخصي للجنة التوجيهية (بنما، ديسمبر/كانون الأول 2025) لتوجيه العملية بشكل أكبر.

تم حث اللجنة التوجيهية على النظر في:

- عملية إنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء.
- هيكل أمانة الشراكة وميزانيتها بما في ذلك إنشاء اللجنة الفنية والمراجعة المستقلة والجمعية.
- معايير الأهلية باستخدام مؤشرات قابلية التأثر بالجفاف إلى جانب تصنيف الدخل
- إرشادات تشغيلية وبرنامجية؛ أدوات مبسطة لإعداد التقارير
- إرشادات بشأن اعتبارات التمويل الموازي.

## 5. الملاحظات الختامية

معالي الدكتور أسامة فقيها، نائب وزير البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية

أعرب الدكتور أسامة عن امتنانه للسيد ثياو واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لاستضافة المؤتمر وتوفير منصة للحوار المفتوح والمثمر. وأعرب عن شكره للسيد مايكل كوخ والسيد يوبا سوكونا على جهودهما في توحيد المدخلات، كما شكر جميع الوفود التي شاركت شخصيا وعبر الإنترنت.

وأثنى على روح التعاون التي أدت إلى توافق في الآراء في الأيام الأخيرة، مؤكدا أن الجفاف مشكلة عالمية تتطلب استجابة جماعية. وأشار إلى أن خطة العمل الإقليمية للحد من الجفاف توفر إطارا للتقدم معا، يرتكز على مبادئ مشتركة.

وشملت الإنجازات الرئيسية التقدم المحرز في الحوكمة والتمثيل الإقليمي - وهو أساس واعد تم بناؤه من خلال الجهد المشترك. ودعا الدكتور أسامة إلى استمرار الزخم: المضي قدما بسرعة، ولكن بعناية.

وشدد على أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص واقترح إنشاء آليات لضمان مشاركتهم في اللجنة التوجيهية. وأعلن عن عقد أول اجتماع شخصي للجنة التوجيهية في ديسمبر/كانون الأول 2025 إلى جانب اجتماع لجنة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بنما، وشجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على تنظيم جلسات افتراضية قبل ذلك لوضع اللمسات الأخيرة على المساهمات.

واختتم كلمته بالحث على إقامة شراكات قوية على جميع المستويات، كما توجه بالشكر الجزيل لجميع المشاركين.

**سعادة السيد إبراهيم ثياو، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر**

هنأ السيد إبراهيم ثياو بحرارة جميع المشاركين، معربا عن إعجابه بكيفية التوصل إلى حلول وسط وتعاون أدى إلى نتائج ملموسة في هذه الفترة القصيرة. هذه الإنجازات هي نتاج ما يقرب من عامين من المشاورات والمشاركة الدؤوبة.

وسلط الضوء على النجاح في إنشاء إطار الحوكمة باعتباره إنجازا تاريخيا، مؤكدا أنه بالتصميم والرؤية يمكن تحقيق أكثر الأهداف طموحا. معربا عن سعادته برؤية العملية الكاملة تختتم قبل نهاية ولايته

وأعرب عن تهانيه لأعضاء اللجنة التوجيهية المعينين حديثا، واختتم كلمته بالإشادة بروح التعاون التي أوصلت الشراكة إلى هذا الفصل الجديد الواعد.